سياسات الحد من الفوارق الاجتماعية: تجارب بعض الدول

Policies for Reducing Social Inequality: Country Experiences

عامر عامر أسية[1] *

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، مخبر التنمية و الجماعات المحلية، assiaamer@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021-02-25 **تاريخ القبول:** 2021-03-22 **تاريخ النشر:** 2021-03-30

ملخص: **حققت معظم دول العالم تقدما كبيرا في تحفيز النمو المستدام و خفض أوجه الفوارق الاجتماعية الملاحظة داخل البلدان في السنوات الأخيرة مما أدى الى توسيع فرص الحصول على الدخل و الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم و الخدمات الاجتماعية الأخرى، مع ذلك لا تزال مستويات الفوارق مرتفعة مما يجعل تخفيضها هدف أساسي لبرامج التنمية و الحكومات في كل بلدان العالم. تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة أهم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية للحد من الفوارق الاجتماعية مع الاشارة لأهم التجارب الناجحة في مجال خفض الفوارق الاجتماعية. تشير نتائج الدراسة على قدرة جميع البلدان سواء البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل أو الدول المرتفعة الدخل على خفض الفوارق من خلال تنفيذ مزيج صحيح من سياسات الاقتصاد الكلي الناجحة و النمو المطرد المستقر و تقاسم الرفاهية بين الجميع و على نطاق واسع . يعتبر تعزيز أداء أسواق العمل و ضمان الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية و تمكين الفئات الفقيرة والمحرومة من أهم السياسات التي تساهم في خفض الفوارق الملاحظة بين البلدان و داخلها.**

الكلمات المفتاحية: **الفوارق الاجتماعية، النمو الشامل، السياسات الاقتصادية، الدول النامية**

تصنيف JEL : D63, O47, C13, O55

Abstract: **Most countries of the world have made great progress in stimulating sustainable growth and reducing the social inequalities, which has led to expanding access to income and social services .However, the levels of inequalities are still high, which makes reducing them an essential goal for development programs and governments in all countries of the world. This research paper aims to study the most important economic and social policies aimed at reducing social inequality, with reference to the most important successful experiences in the field of reducing social inequality. The results of the study indicate the ability of all countries, whether low and middle-income countries or high-income countries, to reduce inequalities through the implementation of a correct combination of successful macroeconomic policies.Promoting the performance of labor markets, ensuring the minimum level of social protection, and empowering the poor are the most important policies that contribute to reducing the inequality between and within countries**

.Keywords: Social Inequality, Inclusive Growth, Economic policies, Developing Countries

JEL Classification Codes : D63, O47, C13 , O55

1. مقدمة:

* : المؤلف المرسل: عامر عامر أسية

على مدار السنوات القليلة الماضية حققت معظم دول العالم تقدما كبيرا في تحفيز النمو الشامل للجميع مما أدى الى تراجع معدلات الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية و الفقر و توسيع امكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية و خدمات الرعاية الصحية. بالرغم من التقدم المحرز لا تزال مستويات الفوارق الاقتصادية والاجتماعية مرتفعة في معظم الدول و لا يزال الكثير من الناس يعيشون في الفقر المدقع مما يشكل تحديا كبيرا أمام هذه البلدان لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي و تبني سياسات تضمن أن يظل النمو شاملا للجميع أي تقاسم منافع النمو على نحو منصف.

يعتبر المجتمع الدولي مكافحة الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية أمرا حاسما لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تدعو إلى "عالم منصف ، عادل ،منفتح و شامل اجتماعيا يتم فيه تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا". و تأتي هذه الدعوة في وقت تتزايد فيه الفوارق في الدخل و الثروة والحصول الرعاية الصحية و التعليم و التغذية و غيرها من الأصول و الموارد الضرورية للعيش حياة كاملة و كريمة بالرغم من تحقيق مكاسب مهمة منذ سنة 2000 في مجال خفض الفوارق و انتشال الناس من الفقر.

يعتبر تخفيض الفوارق الاجتماعية بين البلدان و داخلها و تثبيت التقارب في مستويات المعيشة هدف مركزي لبرامج التنمية و من شأن تكثيف الجهود لمعالجة المستويات المرتفعة أو المتصاعدة من الفوارق في الفرص الاقتصادية و توزيع مستويات الدخل من خلال الإصلاحات ألمؤسساتية و تعزيز دور شبكات الحماية الاجتماعية أن يساهم في تدعيم المكاسب المحققة و احراز تقدم في المستقبل.

تشير تجارب الدول الناجحة الى امكانية تخفيض الفوارق الاجتماعية بدون تعريض النمو على المدى الطويل للخطر و هذا ممكن بالنسبة للبلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل و الدول المرتفعة الدخل على حد سواء. يتطلب ذلك انتقال البلدان نحو تحقيق نمو شامل و مستدام ينطوي على تقاسم الرفاهية بين الجميع و على نطاق واسع ، و تنفيذ مزيج صحيح من سياسات الاقتصاد الكلي و تمكين الفئات الضعيفة باعتباره أمر بالغ الأهمية لإنهاء الفقر و تعزيز الرخاء للجميع في كل مكان.

و من شأن السياسة المالية أن تساهم في الحد من الفوارق و تعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و رفع معدلات الاستثمار المحلي في جميع القطاعات خاصة في مجال الرعاية الاجتماعية، و هناك نهج آخر للسياسات يتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي باعتبار أن النمو الكبير يمكن أن يوفر المزيد من الموارد للفقراء و بالتالي الحد من الفوارق.

الاشكالية

تؤكد التجارب الدولية بأن الفوارق يمكن أن تتزايد أو تنخفض عبر الزمن مما يؤدي الى طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير السياسات الاجتماعية و الاقتصادية المنتهجة على مستويات الفوارق الاجتماعية في الدول النامية؟

تندرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية

1. كيف استطاعت بعض الدول تخفيض مستويات الفوارق فيما لم تنجح دول أخرى في ذلك؟
2. ما هي أهم السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها للحد من الفوارق الاجتماعية؟

و للإجابة على الاشكالية يمكن طرح الفرضيات التالية:

الفرضيات

– يؤدي استهداف الفئات الهشة و المحرومة من خلال التحويلات النقدية الصريحة و الدعم المباشر الى خفض الفوارق الاجتماعية.

– ان تطبيق مزيج متكامل من السياسات الاقتصادية يؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وبالتالي خفض مستويات الفقر و الفوارق الاجتماعية.

هدف البحث

يعتبر الحد من الفوارق الاجتماعية الشغل الشاغل لصناع القرار و السياسات في جميع أنحاء العالم مما جعلها من أبرز أهداف برامج التنمية المستدامة و لطالما تتصدر أجندة المنظمات الدولية في السنوات الأخيرة. تهدف الدراسة الى دراسة أهم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية للحد من أوجه الفوارق في الدول المنخفضة و المتوسطة الدخل مع الاشارة الى التجارب الناجحة في الحد من الفوارق الاجتماعية في بعض من دول أمريكا اللاتينية ودول أفريقيا.

لبلوغ أهداف الدراسة تطرقنا في القسم الأول الى مقاربة نظرية حول الفوارق الاجتماعية و تم استعراض أهم السياسات الرامية للحد من الفوارق الاجتماعية في القسم الثاني، و أهم تجارب الدول الناجحة للحد من الفوارق في القسم الثالث بالإضافة الى خاتمة عامة.

2. مقاربة نظرية للفوارق الاجتماعية

تعتبر الفوارق الاجتماعية من القضايا الهامة التي أثارت ولا زالت تثير اهتمام الاقتصاديين وصناع السياسات في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و ذلك لارتباطها الوثيق بمستويات الرفاهية الاجتماعية لكل فئات المجتمع و لكونها محدد رئيسي للنمو الاقتصادي في المدى الطويل. بحيث تمثل زيادة الفوارق الاجتماعية و ما ينتج عنها من التمييز و التهميش و البطالة تهديدا للترابط و الاستقرار الاجتماعي، و تجاهل المتطلبات الاجتماعية داخل هذه المجتمعات خطر حقيقي من شأنه عرقلة الخطط و المسارات التنموية.

يمكن تعريف الفوارق الاجتماعية كما يلي "الفوارق الاجتماعية هي التوزيع الغير عادل للموارد ذات قيمة بين أفراد المجتمع ، الأمر لا يقتصر على الموارد المالية فقط و انما يشمل الموارد الاجتماعية و الثقافية و السياسية مما يولد شعور الظلم بين أعضاء هذا المجتمع و يؤسس ترتيب هرمي اجتماعي"(Warwick-Booth, 2013, p. 2)

تشمل الأمثلة الرئيسية للفوارق الاجتماعية الفوارق في الدخل و بين الجنسين و الرعاية الصحية والطبقة الاجتماعية. و يمكن تقسيمها الى فئتين رئيسيتين الفوارق الاقتصادية و الفوارق الاجتماعية، تشير الفوارق الاقتصادية الى الاختلافات بين مستويات الدخل و الأصول و الثروة و مستويات المعيشة والفوارق في فرص العمل، و تعرف الفوارق الاجتماعية بالاختلافات بين الوضعية الاجتماعية لمختلف المجموعات السكانية مثل الطبقات أو المجموعات العمرية و هي تشير للاختلالات المنهجية المتأصلة في عمل المؤسسات الاجتماعية مثل التعليم و الصحة و العدل و الحماية الاجتماعية. تؤثر هذه التباينات في الأدوار و المهام و القرارات و الحقوق و محدداتها على مستوى و نوعية الحصول على الخدمات وعلى فرص الحياة و القدرة على التطلع و تحقيق نتائج معينة.(UNESCO, 2016, p. 23)

عند دراسة الجوانب المختلفة للفوارق بين الفئات الاجتماعية نلاحظ أن هناك علاقات وثيقة ومعقدة بين هذه الفوارق اذ تشكل فيما بينها نظام مترابط و معقد فمن جهة تولد بعضها البعض، و من جهة أخرى تتفاعل فيما بينها و تشكل عملية تراكمية شاملة مع قدرة هائلة لانتقالها من جيل لأخر.(Alain, 2010, p. 29) كنتيجة لذلك تتجمع الامتيازات في أحد أقطاب السلم ألاجتماعي في حين أن القطب الأخر تتضاعف فيه كل أنواع الحرمان ، مما يشكل نظام أكثر فضلا للأغنياء و أكثر شراسة للفقراء. لهذا تعتبر الفوارق عملية تراكمية و مضاعفة فالفوارق الاقتصادية تولد فوارق اجتماعية و هذه الأخيرة توسع الأخرى بدورها.

3. سياسات الحد من الفوارق الاجتماعية

تنطوي العديد من سياسات الحد من الفوارق على أهداف مزدوجة بحيث تقلل الفوارق في الدخل وتعزز نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل في نفس الوقت و تشمل هذه الأمثلة تسهيل عملية تراكم رأس المال البشري و الحد من ازدواجية سوق العمل و تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل.(Hoeller, 2014, p. 83)

1.3 سياسات التحول الى النمو الشامل

يتطلب تعديل فوارق الدخل تحول البلدان نحو تطبيق سياسات النمو الشامل التي تستند على معدلات عالية من الاستثمار في رأس المال المادي و البشري بحيث تمثل معدلات الاستثمار الاجمالية في رأس المال المادي 25 % من الناتج المحلي الاجمالي أو أكثر(سواء الانفاق العام أو الخاص) في الدول التي تسعى الى نمو مستدام و ذلك لضمان تقاسم الرفاهية بين الجميع و على نطاق واسع. تستند سياسات النمو الشامل أساسا على استراتيجيات خلق فرص العمل، تبني سياسات اقتصادية مرنة تهدف الى بلوغ الأهداف الكلية للاقتصاد و الحد من الفوارق و الفقر.(Cruz, 2015, p. 3)

1.1.3 خلق فرص العمل

يعتبر خلق فرص العمل من أولويات استراتيجية النمو الشامل في الدول التي تسعى الى الحد من الفوارق على نحو مستدام. تهدف سياسات التوظيف الى ضمان مستوى معين من الدخل للعاطلين

عن العمل و زيادة دخل الأسر الفقيرة من خلال توفير فرص العمل لغالبية السكان و على نحو متساوي باعتبار أن الفوارق في الحصول على عمل جيد سبب رئيسي لاستمرار الفوارق بين الفئات الاجتماعية.

تتأثر الأنشطة المولدة للدخل بمجموعة من العوائق التي تحول دون المشاركة في العمالة المنتجة كاختلاف المهارات أو الثغرات في المعلومات أو القيود المفروضة على التنقل لدى الأفراد والجماعات. مما يعني ضمنيا أن الفقراء و غيرهم من الفئات الضعيفة يملكون معلومات محدودة عن العمل مما يحول دون وصول هذه الفئات الى فرص العمل بسهولة.

و لذلك يجب أن تشمل السياسات الرامية الى تعزيز امكانية توظيف الفئات الفقيرة و المحرومة آليات تعالج هذه الحواجز التي تحول دون الحصول على فرص العمل كإنشاء نظم معلومات التوظيف والمعارض الوظيفية و تقديم المشورة للشباب و توفير المعلومات اللازمة لفهم ميكانيزمات سوق العمل وتقديم برامج التدريب على المهارات الفنية و لمهنية للعمال ذوي المهارات المتدنية و البرامج التي تسهل ولوج الخريجين الجدد الى سوق العمل.

2.1.3 السياسات الاقتصادية

تركز سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان النامية بشكل أساسي على الاستقرار الاقتصادي أي تحقيق فائض في الميزانية أو عجز منخفض جدا و لا تعطي أهمية كبيرة للنمو و خلق فرص العمل مما ينعكس سلبيا على النتائج الاجتماعية. لذلك يتطلب التحول إلى مسارات النمو الشامل تكامل استراتيجية الاقتصاد الكلي مع أهداف النمو الشامل و تخفيض الفقر و الفوارق في الدخل.

- **السياسة النقدية**

عادة ما يكون استهداف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في العديد من البلدان النامية مما أدى إلى الوقوع في "فخ الاستقرار" في هذه الأخيرة، أي معدلات تضخم منخفضة مع نمو منخفض أو شبه منعدم. تطبيق سياسة نقدية مشددة تستهدف انخفاض التضخم بأقل من 5 % من خلال رفع أسعار الفائدة يزيد من فجوة الإنتاج و يكبح النمو و الاستثمار، بعبارة أخرى يتم تخفيض التضخم على حساب الدوافع الرئيسية لأي استراتيجية نمو شاملة أي النمو و خلق فرص العمل. لذلك يتعين على السياسة النقدية المتسقة مع إستراتيجية النمو الشامل أن تتجاوز التركيز المفرد على انخفاض التضخم و ترتيب أولويات النمو و المساواة أي ضرورة استهداف الحكومات مستوى معتدل للتضخم مع الإبقاء على معدلات الفائدة منخفضة.

إن اعتماد سياسة نقدية قابلة للتطبيق و مواجهة للدورات الاقتصادية سوف يدعم النمو الشامل عن خلال تحقيق هدف النمو في حد ذاته و الحد من تقلباته و زيادة قدرة الأسر الفقيرة على تراكم الأصول الإنتاجية من خلال خفض التكلفة الحقيقية للائتمان.(Bank, 2013, p. 237)

- **سياسات سعر الصرف**

يتطلب التحول نحو سياسات النمو الشامل اعادة النظر في تأثير نظام سعر الصرف على النمو وتوزيع الدخل و تبني سياسات صرف تتناسب مع استراتيجية النمو الشامل و ظروف البلد و بعيدة عن الحلول "ثنائية الزاوية" إما للأنظمة الثابتة أو الحرة أو تبني نظام سعر صرف وسيط كفيل بخفض الفوارق في الدخل.

أثبتت الدراسات الحديثة أن البلدان التي تتبنى إما نظام سعر صرف ثابت أو مرن جعلها عرضة لأزمات العملات بحيث نتج عن تحرير حساب رأس المال في هذه البلدان ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية مما أدى الى خفض التكاليف من خلال تخفيض العمالة و الأجور الأمر اللذي انعكس سلبيا على النمو و توزيع الدخل و الفقر الحكومات التي تتبع أنظمة أسعار الصرف الوسيطة تكون أكثر قدرة على الحفاظ على سعر صرف حقيقي فعال ثبت أنه عامل رئيسي في دعم النمو.

- **سياسة الأجور**

تمثل الأجور مصدرا حيويا لدخل الأسر و لها تأثير كبير على مستويات المعيشة للناس ولهذا ينبغي السعي لتحقيق المساواة في أجور العمال باعتباراتها هدفا واضحا للسياسات الوطنية و خطط العمل ذات الصلة. و يمكن أن ينعكس هذا المبدأ على استراتيجيات مكافحة الفقر و خطط التنمية الوطنية للمساواة بين الجنسيين و البرامج القطرية للعمل اللائق و أطر المساعدة الانمائية للأمم المتحدة.(مارتن أولز، مانويلا، 2013، صفحة 74)

تساهم آليات تحديد الأجور و الاتفاقيات الجماعية بشكل كبير في القضاء على فجوة الأجور والتمييز بين الجنسين و تصحيح الفوارق الراهنة في الأجور. يتم تحديد الأجور مركزيا عن طريق الحد الأدنى للأجور بحيث تهدف سياسة الحد الأدنى للأجور الى وضع أرضية لهيكل الأجور لحماية ذوي الدخل المحدود و المرأة. يساعد الاعتماد على أجور مماثلة لمختلف المهن و أماكن العمل بغض النظر عن نسبة الرجال و النساء فيها على مكافحة التمييز على أساس الجنس في هيكل الأجور العام.

2.3 تسيير التجارة الدولية

أصبح اندماج العديد من اقتصاديات البلدان النامية في أسواق التجارة الدولية من السمات الهامة للعولمة على مدى السنوات الثلاثين الماضية، و بينما تُدعم سياسة تحرير التجارة من الجهود الدولية تؤكد أدلة أخرى على أن هذه الاتجاهات أسهمت في زيادة الفوارق الاجتماعية. بحيث أدى تحرير التجارة الى زيادة وتيرة التغير التقني المتحيز للمهارات في الأسواق المفتوحة و بالتالي زيادة علاوة الأجور للعمال ذوي المهارات العالية و احتواء نمو الأجور بالنسبة للعمال الآخرين كنتيجة لزيادة المنافسة وتحفيز الاستثمار في التكنولوجيا و توفير التكاليف و تعزيز الانتاجية.

لذلك يجب أن تقترن الاجراءات المتخذة لمعالجة الفوارق على المستوى الوطني بوجود أطر وسياسات دولية مواتية، لأنه من الواضح أن الأسباب الكامنة وراء زيادة الفوارق محدودة اذا ما تم

التصدي لها من خلال التدخلات المحلية. بالتالي لا بد من معالجة مسألة السياسات الرامية الى ادارة العولمة المالية و التجارية ليس داخل البلدان فقط لكن في اطار آليات التنسيق الاقتصادي الدولي و لا غنى عن الجهود المنسقة لضمان التحقيق الكامل لمعايير العمل الدولية في ظل التكامل التجاري.(World, 2013, p. 238)

3.3 تعزيز الوصول الى الفئات الفقيرة و المحرومة

إن توزيع السياسات و كيفية استهدافها مسألة مهمة جدا لتحقيق المساواة في المجتمع باعتبار أن الأسر الفقيرة و ذات الدخل المنخفض لا تستفيد بنفس القدر من النفقات كالأسر ذات الدخل المرتفع. تتعرض هذه الفئات للإقصاء في مجالات التعليم الجيد و الرعاية الصحية و الكهرباء و المياه الصالحة للشرب و الخدمات الأساسية الأخرى بسبب عوامل جغرافية و سياسية و اجتماعية واقتصادية.(الأمم، 2018، صفحة 23)

يستوجب تخفيض الفوارق بين المجموعات تركيز السياسات الاجتماعية الرامية الى معالجة النتائج غير المتكافئة على القطاعات و المواقع الجغرافية و المجموعات الأكثر عزلة و حرمانا مما يعني إعطاء أولوية للسياسة العامة لزيادة توفير الخدمات الاجتماعية و البرامج و جودتها لصالح الفئات الأشد فقرا و استبعادا.

يتطلب التغلب على هذه الحواجز اصلاحا تشريعيا اداريا يهدف الى الغاء الأحكام التمييزية أو التصدي الممارسات التي تفضل فئات معينة و الحواجز القانونية و العرفية للوصول الى الأصول(الأرض مثلا) و امتلاكها و هذا مهم جدا خصوصا للأفراد الذي يرتبط دخلهم بهذه الأصول.

زيادة تعبئة الموارد المالية و المساعدات الإنمائية و المزيد من التقدم في التكنولوجيا و تحسن البيانات للرصد و التقييم و تغليب ثقافة التعاطف و قبول الأخر و توطيد الالتزام الأخلاقي بالعدالة العالمية و الاستدامة في الخيارات الفردية من و الجماعية كلها عوامل حاسمة في خفض الفوارق وتعزيز الرخاء المشترك.

4.3 سياسات اعادة توزيع الدخل

يؤدي تطبيق سياسات اعادة التوزيع الى تحفيز النمو الاقتصادي و تخفيض الفوارق و يتمثل ذلك في برامج الحماية الاجتماعية، احلال الدعم العام للأسعار بتحويلات نقدية للفقراء و مكافحة التهرب الضريبي.

1.4.3 برامج الحماية الاجتماعية

تشمل برامج الحماية الاجتماعية برامج التأمين الاجتماعي و برامج المساعدة الاجتماعية وتساهم في تخفيض الفوارق بشكل كبير و تقلل مخاطر تعرض هذه الفئات للأزمات من خلال ثلاث قنوات هي:

- التخفيض المباشر لفقر الدخل و دعم القدرة الشرائية للمستفيدين و ضمان الحصول على السلع والخدمات الأساسية مثل الصحة و التعليم و الغذاء.
- توفير التأمين ضد مخاطر الأزمات بتوفير حد أدنى من الدخل اللازم للاستثمار في رأس المال البشري و أنشطة توليد الدخل.
- تقديم دخل الاستثمار كعائدات اضافية من الاستثمارات المنتجة و العمل الناتج عن المشاركة في برامج الحماية الاجتماعية.

تهدف برامج التأمين الاجتماعي الى توفير الحماية للأسر و الأفراد لمواجهة الحوادث و حالات الطوارئ مثل الاعاقة و الأمومة و البطالة و تشمل هذه البرامج تأمين الصحة و اعانات البطالة و برامج المعاشات التقاعدية و مساعدة الأفراد الذين لا يستطيعون المشاركة في سوق العمل مثل الأشخاص ذوي الاعاقات الشديدة و الأطفال و كبار السن.

و تهدف برامج المساعدة الاجتماعية التي تشمل التحويلات النقدية المحددة و التحويلات العينية مثل التحويلات النقدية المشروطة، طوابع الأغذية، برامج التغذية المدرسية، الاعانات و الاعفاءات من الرسوم و عادة ما تكون هذه البرامج معفاة من الضرائب الى توفير الحد الأدنى من الدخل اللازم للأسر و الأفراد لتلبية الاحتياجات الأساسية و الاستثمار في القدرات البشرية.(زانغ، 2018، صفحة 27)

2.4.3 سياسات دعم المستهلك

تلعب سياسات الاعانات الموجهة للمستهلكين دورا مهما في تخفيض الفوارق الاجتماعية لأنها تؤثر بشكل مباشر على تكلفة السلع الأساسية للأسر مثل الغذاء و الوقود. تؤدي هذه الآليات الى تحسين قدرة هذه الفئات على العمل و الأداء في المدارس و تطوير علاقات اجتماعية صحية و كلها عوامل حاسمة في خفض الفوارق الاجتماعية.

يمكن تصميم سياسات دعم المستهلك من خلال المزج بين آليات التشغيل المختلفة واستراتيجيات الاستهداف و يمكن تقسيم هذه الآليات الى ثلاث مجموعات رئيسية:

- تحديد الحكومة سعر السلع الأساسية بأسعار أقل من السوق و ذلك باستخدام سياسات مختلفة مثل سقوف الأسعار و الاعفاءات الضريبية أو التحويلات الى المنتجين المحليين.
- شراء الحكومة السلع الأساسية من المنتجين المحليين و توزيعها بأسعار مدعومة أو مجانا.
- توزيع الحكومة مبلغ معين لتأهيل الأسر لشراء سلع أساسية محددة.

بالإضافة الى ذلك يمكن لسياسات دعم المستهلك استخدام استراتيجيات الاستهداف المختلفة بدءا من منح الوصول الشامل لجميع الأفراد من حيث المبدأ الى استراتيجيات الاستهداف مع التركيز على دعم فقط السلع المحددة للأسر ذات الدخل المنخفض الى استهداف صارم للأهلية المختبرة.

5.3 سد الفجوات في التعليم و الصحة و التغذية

أظهرت أمثلة كثيرة أن الدول التي أحرزت تقدما كبيرا في مجال الحد من الفوارق أن سد الثغرات في التعليم و الصحة والتغذية عامل حاسم في خفض الفوارق و تشمل هذه السياسات الاجراءات التالية:

- زيادة الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية و استهداف القطاعات التي تتميز بفوارق أعلى واستهداف الفئات ذات المستويات الدنيا من نتائج التعليم و الصحة و التغذية.
- تعزيز القدرة المؤسساتية على تقديم الخدمات الاجتماعية و تنفيذ البرامج.
- وضع سياسات حوكمة لتعزيز الاستجابة المؤسساتية
- توسيع فرص حصول الفئات المحرومة و الأسر المعيشية المنخفضة الدخل على الخدمات

يتطلب التنفيذ الفعال لهذه البرامج بفعالية وجود موارد مالية مهمة و مؤسسات قادرة و مزودة بموارد بشرية كافية لتقديم الخدمات و حكومات محلية قوية تضمن شمولية الخدمات و تستجيب لاحتياجات وتطلعات المستضعفين.(برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2013، صفحة 12)

4. تجارب بعض الدول في الحد من الفوارق الاجتماعية

شهدت منطقة أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي و بعض البلدان الأفريقية تقدما هائلا في مجال تخفيض الفوارق بالرغم من أنها تميزت بمستويات عالية من فوارق الدخل تاريخيا وذلك بفضل النمو المطرد في هذه البلدان بحيث حققت دولة مالي انخفاض قدر بـ 6.9 نقطة مئوية في معدل الفوارق في الفترة 2001-2010 و بلغ هذا المعدل 7.1 و 5.5 في البيرو والبرازيل على التوالي في الفترة 2004-2014 مما يستدعي دراسة هذه التجارب و التركيز على السياسات المنتهجة من طرف هذه الدول و الاستفادة منها لخفض الفوارق في بلدان أخرى.(World Bank, 2016, p. 102)

الجدول 1: معدلات تخفيضات الفوارق في دول مختارة

البلد	السنوات	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي	تخفيض Gini(Point)
البرازيل	2014 – 2004	2.4	5.5
كمبوديا	2013 – 2007	3.4	1.0
مالي	2010 – 2001	1.5	6.9
البيرو	2014 – 2004	4.8	7.1
تنزانيا	2012 – 2007	3.0	2.7

Source: World Bank.(2016). Poverty and sharing prosperity, p.102

1.4 تجربة البرازيل

شهدت البرازيل على ممر التاريخ مستويات مرتفعة في فوارق الدخل و امكانية الوصول الى الخدمات الأساسية كالصحة و التعليم بحيث قدر معامل جيني في البرازيل بـ 0.63 في سنة 1989 كثاني أعلى معدل في العالم، في منتصف التسعينيات بدأت مستويات الفوارق في الانخفاض عكس الاتجاه السائد في اقليم أمريكا اللاتينية و منطقة بحر الكاريبي بانخفاض قدر ب 19 % منذ سنة 1989.(Chancel, 2017, pp. 6-7)

الشكل 1: تطور معامل جيني في البرازيل في الفترة (1960-2016)

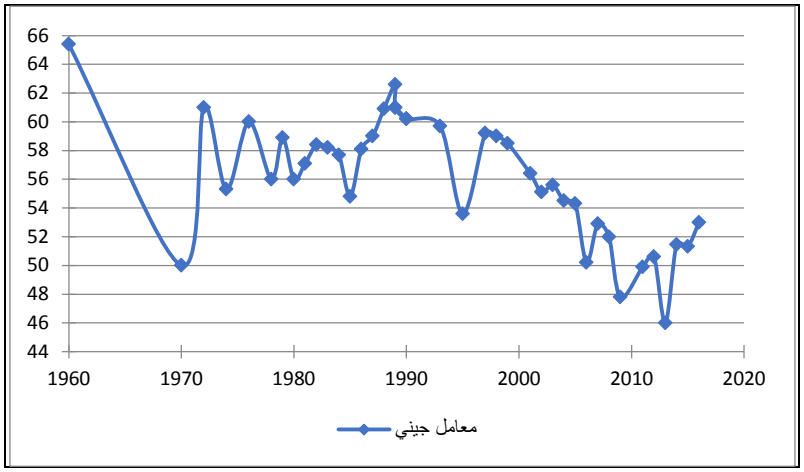

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على WIID.4(2018)

أدت السياسات التي انتهجتها البرازيل في التسعينيات الى خفض الفوارق بشكل ملاحظ و ذلك بفضل الاستقرار الاقتصادي الكلي و الوضعية الخارجية المواتية للبلد في هذه الفترة، بحيث هدف دستور 1988 الى معالجة أوجه الفوارق التاريخية في البلد بضمان الحقوق الاجتماعية الأساسية مثل التعليم المجاني، الرعاية الصحية الشاملة المجانية، معاشات التقاعد و المساعدة الاجتماعية.

في سنة 1994 سمحت الخطة المنتهجة بخفض المعدلات العالية للتضخم الذي ساهم بشكل كبير في زيادة الفوارق في السنوات السابقة بحيث أدى استهداف التضخم و أسعار الصرف المرنة في أواخر 1990 و ارساء المزيد من السياسات المالية الحذرة المدعمة من طرف قانون المسؤولية المالية في عام 2000 الى خلق سياق الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي ساد خلال العقد المقبل.

في سنة 1996 أدخلت الحكومة أول اطار قانوني واسع للتعليم الأساسي يهدف الى اضفاء الطابع اللامركزي على النظام المدرسي وتخفيض تكاليف التعليم للأطفال الفقراء و قياس النتائج ورصدها مما أدى الى سد فجوات التعليم و تكوين قوة عاملة مهرة و تضييق الفجوة في الأجور العمال المهرة وغير المهرة مما أدى بدوره الى انخفاض فوارق في دخل العمالة.

خلال العقد الأول من 2000 تم تخصيص موارد مالية كافية للحكومة لتمويل توسعات كبيرة في الحصول على الخدمات الأساسية و النفقات الاجتماعية، كما ساهمت التحويلات الحكومية المستهدفة في تحسين ظروف معيشة الفقراء بحيث أدى التوسع في منحة الأسرة الرائدة في برنامج التحويلات النقدية

المشروطة في البرازيل الى زيادة عدد المستفيدين من 16 مليون الى حوالي ربع سكان البلد في الفترة ما بين 2004 و 2014 و تفسر هذه المنحة بين 10 % و 15 % من الحد من الفوارق في الدخل.(World Bank, 2016, pp. 103-107)

2.4 تجربة مالي

يحتل مالي المرتبة 179 من بين 188 بلد وفقا لمؤشر التنمية البشرية الذي يجسد مؤشرات العمر المتوقع و التعليم و الدخل ، في سنة 2014 بلغ الدخل الاجمالي للفرد في مالي 650 دولار أمريكي مما جعل البلد من بين أفقر 15 بلد في العالم

انخفضت مستويات الفوارق بشكل كبير في مالي بمرور الزمن بحيث انخفض معامل جيني من 39.3 % سنة 2001 الى 33 % في سنة 2011 كما هو مبين في الشكل 2. يرجع ذلك الى ازدهار الزراعة و السياسات المعتمدة و الاستقرار السياسي و كذلك المناخ الجيد بالإضافة الى نمو قطاع الصناعة و الخدمات بنفس وتيرة القطاع الزراعي و بالتالي نمو استهلاك الأسر المعيشية مما يعني استفادة الغالبية العظمى من الماليين من النمو.

الشكل 2: تطور معامل جيني في مالي في الفترة (1989-2011)

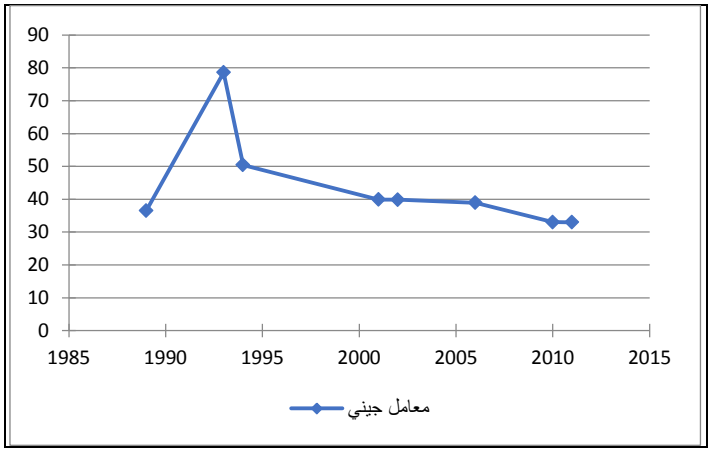

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على WIID.4(2018)

خلال الثمانينات و التسعينات شرعت حكومة مالي في تنفيذ سلسلة من الاصلاحات الهيكلية بهدف التحول من اقتصاد تسيطر عليه الدولة نحو اقتصاد موجه للسوق. شملت هذه الاصلاحات تحرير الأسعار و التجارة و اصلاح نظام الضرائب و كذلك الاصلاحات القانونية التنظيمية. سمحت عملية الانتقال الى الديمقراطية بتوسيع الفرص في الحصول على الخدمات الأساسية و التحسن في مجال التنمية.

تعتبر الزراعة المحرك الرئيسي لتحسين الظروف المعيشية للفقراء في مالي. بحيث أدى ازدهار الانتاج الزراعي خلال 2006-2010 بفضل الطقس الجيد و سياسات الادارة و الري و الدعم

المستدام للإنتاج الى التوسع في انتاج الذرة و الأرز و زيادة استهلاك الأسر الفقيرة التي تعمل معظمها في الزراعة و تحسين رفاهية الأفراد و خفض مستوى الفوارق. كما تم موائمة الانفاق العام مع استراتيجية الحكومة للحد من الفقر بحيث ركزت على القطاعات الهامة كالزراعة و التعليم و حققت بذلك مالي انجازات هامة في مجال التعليم و في فرص الحصول على الخدمات الأساسية في هذا العقد. (World Bank, 2016, pp. 110-114)

3.4 تجربة كمبوديا

حققت كمبوديا نمو اقتصادي مذهل بلغ 7.8 % بين سنة 2004 و 2014 مما جعلها من أكبر 15 اقتصاديات الأسرع نموا في العالم. كما أحرزت تقدما كبيرا في مجال الحد من الفوارق لمعظم شرائح المجتمع الكمبودي بحيث انخفض مؤشر جيني بشكل ملحوظ من 41 في سنة 2007 الى 26 سنة 2013 و كما هو مبين في الشكل (3).

الشكل 3: تطور معامل جيني في كمبوديا في الفترة (1993-2013)

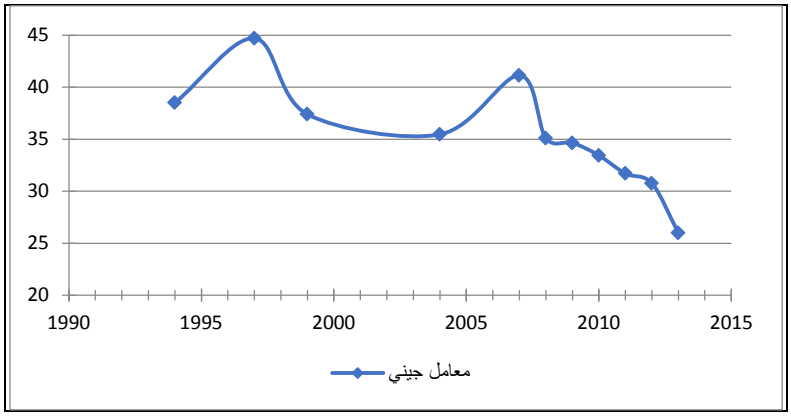

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على WIID.4(2018)

يعود النمو السريع اللذي شهدته البلاد الى زيادة صادرات الملابس وانتعاش السياحة و تطور قطاع العقارات و البناء و انتشار فرص العمل بحيث شكل العاملون بأجر نسبة 41 % من القوة العاملة في سنة 2013 مقابل 22.6 % في سنة 2004. من جهة أخرى أدى انخفاض معدلات التضخم بنسبة 2 % خلال 2014 و 2015 نتيجة لتراجع أسعار المواد الغذائية و النفط و المساعدة الانمائية الرسمية لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى الى ابقاء الديون تحت السيطرة. ساهم هذا النمو في التخفيف من حدة الفقر بشكل عام و الفوارق الاجتماعية بشكل خاص باعتبار أن ثمار هذا النمو كانت تتوزع بشكل متساوي نسبيا بين شرائح المجتمع الكمبودي.

أدى تدعيم الحكومة لقطاع الزراعة من خلال زيادة الاستثمارات في الطرق الريفية والعمل على تحسين توزيع البذور و تعزيز الرقابة على جودة و سعر الأسمدة المستوردة و دعم تشغيل و صيانة مخططات كما كان لتخلي الحكومة عن ضوابط أسعار السلع الأساسية و الضرائب ذات الصلة دور اخر في مساعدة الفقراء.(World Bank, 2016, pp. 107-110)

4.4 تجربة تنزانيا

شهدت تنزانيا نمو اقتصادى قوى و مستقر بين عامى 2004 و 2014 بحيث بلغ معدل النمو 6.5 مما أدى الى انخفاض عدد الفقراء من 34.4 % في سنة 2007 إلى 28.2 % سنة 2014 وكان هذا الأداء الايجابي مصحوبا بتضييق في الفقر و الفوارق بشكل عام. بحث انخفض مؤشر جيني من 54 سنة 1964 إلى 37 سنة 2012 كما هو مبين في الشكل 4.

الشكل 4: تطور معامل جيني في تنزانيا (1960 -2012)

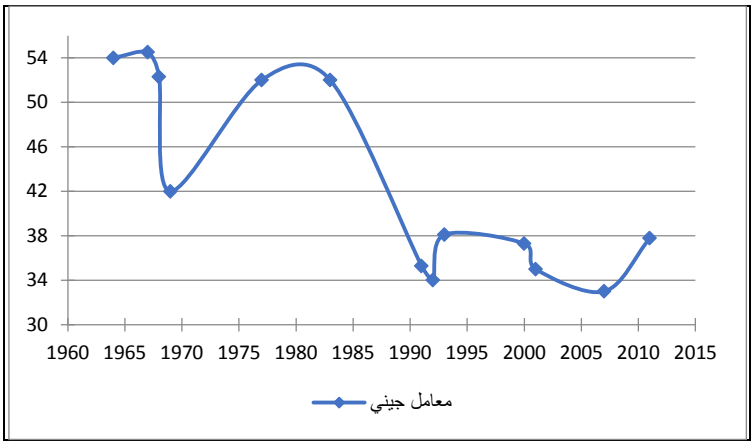

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على WIID.4(2018)

بعد الاستقلال قامت حكومة تنزانيا بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد القائم على السوق مما أعطى دفعة كبيرة للإنتاج المحلي، وباشرت الحكومة في 1986 بإصلاحات هيكلية فتحت الاقتصاد أمام المستثمرين الأجانب وأنعشت النمو الاقتصادي. و يرجع هذا النمو المطرد إلى زيادة الصادرات و الحد من مشاركة القطاع العام في الأنشطة التجارية و تحرير سوق السلع والخدمات بالإضافة الى انتهاج إلى سياسات اقتصادية كلية حكيمة تهدف للسيطرة على التضخم واستعادة الاستقرار في أسعار الصرف و التوسع في القطاعات السريعة النمو مثل الاتصالات و الخدمات المالية.

كما اعتمدت تنزانيا بشكل كبير على الزراعة التي تمثل حوالي 33 % من الناتج المحلي الإجمالي و توفر نحو 47% من الصادرات و توظف نحو 70% من القوى العاملة، مما جعل لهذا القطاع دورا رئيسيا في توفير الغذاء و توليد الدخل بين سكان الريف و المساهمة الهامة في عملية التصنيع من خلال توليد المدخلات للقطاع الصناعي.(World Bank, 2016, pp. 117-120)

5.4 تجربة البيرو

شهدت دولة البيرو نموا مطردا في الفترة بين عامي 2001 و 2014 بحيث نمى الاقتصاد بمعدل 5.5 % في المتوسط سنويا و صنف من بين أعلى 15 نمو مسجل في العالم خلال هذه الفترة. يعزى هذا النمو الى ارتفاع الأسعار الدولية للمعادن و زيادة الدخل خاصة في الخدمات كثيفة العمالة والتجارة و الزراعة و زيادة التحويلات العامة و السياسات المالية الحكيمة.

أدى هذا النمو الى تحسين توزيع الدخل خاصة في الجزء السفلي من التوزيع بحيث ارتفع الدخل الفردي الحقيقي بمعامل قدر بنقطتين و انخفضت معدلات الفقر من 59 % سنة 2004 الى 23 % سنة 2014 مع تسجيل انخفاض في الفقر المدقع بمقدار 12 نقطة مئوية ليصل إلى 4.3 % في سنة 2014. و انخفض مؤشر جيني من 69 سنة 1962 إلى 41.9 سنة 2016 و هو أكثر معدل انخفاض مسجل في منطقة أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي ب 4.8 نقطة مئوية.

الشكل 5: تطور معامل جيني في البيرو (1960- 2016)

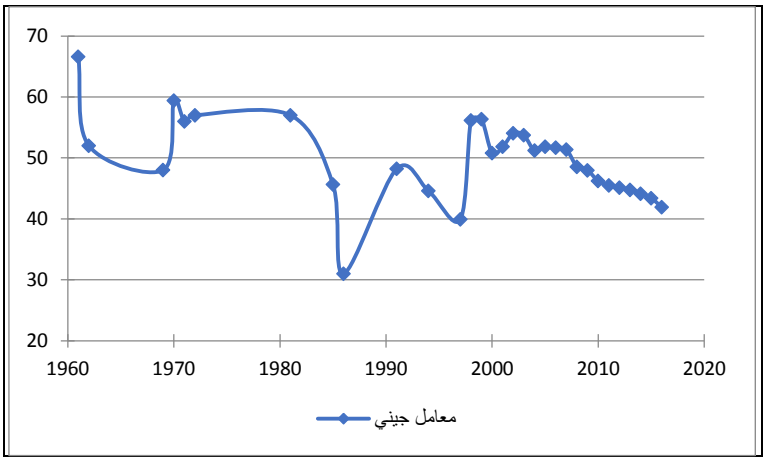

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على WIID.4(2018)

يعود التحسن الملحوظ في الظروف المعيشية للفقراء الى النمو المتميز للاقتصاد التي شهده البلد واستقرار الاقتصاد الكلي و الظروف الخارجية المواتية والإصلاحات الهيكلية الهامة. شملت هذه الإصلاحات التحرير التجاري و المالي و وضع نظام أكثر مرونة لسعر الصرف و خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة و منح البنك المركزي المزيد من الاستقلالية لتعزيز السياسة النقدية و إنشاء الرقابة الوطنية للجمارك و الضرائب لدعم السياسات المالية.

كما ساهم سوق العمل في الحد من الفوارق الاجتماعية في البيرو و فسر بنحو 80 % من الانخفاض في معامل جيني. كما أدت زيادة التوسع في التحصيل العلمي لليد العاملة إلى توزيع أكثر تكافؤا في التحصيل العلمي و ساهم في تراجع الفوارق في دخل العمل و تضييق كبير في الفجوة بين الأجور الرسمية و غير الرسمية مما أدى إلى انخفاض الفوارق في الأجور. (World Bank, 2016, pp. 114-117)

5. خاتمة:

يعتبر النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للحد من الفوارق بحيث أدى النمو المستقر و المتواصل الى خفض الفوارق في العديد من البلدان في المقابل ارتفعت الفوارق في البلدان التي شهدت انكماش مما يجعل تحقيق نمو شامل و مستدام ضرورة ملحة للحد من الفوارق و تعزيز الرخاء المشترك.

و لكن بالرغم من التقدم المحرز في العقد الماضي لا تزال بعض البلدان غير متكافئة الى حد كبير خاصة دول أمريكا اللاتينية مما جعلها في قائمة ال 15 بلد الأكثر تفاوتا في العالم.و لذلك سيتطلب الحفاظ على هذه المكاسب استدامة إصلاحات السياسات التي تعالج أوجه الضعف الهيكلي الرئيسية والانتاجية المحدودة الناجمة عن تدني نوعية رأس المال البشري وارتفاع معدلات القطاع غير الرسمي في البلدان النامية.

هدفت هذه الدراسة الى دراسة أهم السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الرامية الى خفض الفوارق الاجتماعية الملاحظة بين البلدان و داخل البلدان مع التطرق لأهم التجارب الناجحة في خفض الفوارق في بعض من دول أفريقا و الدول اللاتيينة و يمكن تلخيص أهم النتائج المستخلصة من الدراسة في ما يلي:

تشير سياسات الحد من الفوارق الاجتماعية إلى مسؤولية السياسات المالية والنقدية في تعميق هذه الظاهرة في البلدان النامية سواء في الأقاليم الحضرية أو الريفية، ومسؤوليتها كذلك عن تدهور المستوى المعيشي للطبقات الاجتماعية خاصة الطبقة الوسطى. لذلك فان الحكومات التي تسعى الى معالجة الفوارق مطالبة بالتنسيق بين برامج التدخل الاجتماعي و سياسات الوزارات الحكومية بما في ذلك وزارات الفلاحة والشؤون الاجتماعية و الصحة و التعليم و غيرها من الوزارات و ذلك لاستهداف عدد أكبر من الفئات الهشة وتلبية احتياجاتهم بشكل مستدام و بالتالي تقليص دائرة الفقر و الفوارق الاجتماعية.

يؤدي استهداف الفئات المهمشة بشكل مباشر الى الحد من الفوارق في الدخل و الفوارق الاجتماعية في التعليم و يمكن أن يكون لبرامج تحويل الدخل تأثير أكبر إذا تم استخدام استهداف أفضل ، مما يضمن استفادة عدد كبير من الأشخاص الذين لديهم فجوات أوسع في الوصول الى الخدمات الاجتماعية من البرامج المقدمة. مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق المتعلقة بالنوع الاجتماعي والاحتياجات الخاصة في جميع السياسات العمومية، بدءا من تكافؤ الفرص على مستوى الولوج للصحة والتعليم والعمل اللائق، محاربة الفوارق الجهوية، ضمان الحصول على عمل لائق، وتشجيع الحوار الاجتماعي من خلال تعزيز دور النقابات، وإضفاء الطابع الرسمي على النشاط الاقتصادي من خلال تسليط الضوء على فوائد هذه العملية.

ان ضمان توزيع أكثر عدلا وإنصافا للثروة ووضع حد لاقتصاد الريع والامتيازات من خلال تبني نظام ضريبي عادل وتصاعدي و فرض المزيد من الضرائب على الفئة العليا للدخل، واعتماد سياسة إعادة توزيع عادلة من خلال تحسين تصاعدية الضريبة وفرض ضريبة على الأملاك، وإلغاء الإعفاءات والحوافز الضريبية التي تكرس الاحتيال والتهرب الضريبي، و مكافحة التهرب الضريبي لتمويل الخدمات العمومية مثل التعليم والصحة من شأنه اعادة توزيع الدخل نحو الفئات الفقيرة و المهمشة.

تشير نتائج الدراسة التطبيقية على قدرة كل الدول بما في ذلك الدول المنخفضة و المتوسطة الدخل عل خفض مستويات الفوارق الاجتماعية، و لهذا يمكن القول بأن الاصلاحات الهيكلية و استقرار الاقتصاد الكلي و وفرة الموارد المالية والظروف الخارجية المواتية غيرت مسار البلدان محل الدراسة من مجتمعات غير متكافئة الى مجتمعات أكثر انصافا. كما ساهمت زيادة الطلب الداخلي و تحسين التحصيل التعليمي و التقدم في ربط المناطق الريفية بالمناطق الحضرية و أداء القطاعات كثيفة العمالة وتوسيع شبكات الأمان وتحقيق المزيد من المساواة في الدخل للعمالة و تكافؤ فرص التعليم في تقليص الفوارق.

كخلاصة لما سبق لا يمكن أن تتحقق العدالة الاجتماعية إلا عن طريق مكافحة الفوارق الاجتماعية على جميع المستويات، و ينبغي أن تركز التدخلات على الفئات الفقيرة والأشد ضعفا لضمان عدم تخلف أحد عن ركب التنمية. و يتم القيام بذلك ضمن اطار أوسع نطاقا للاقتصاد الكلي و السياسات الاجتماعية التي تشمل تعزيز فرص العمل و توفير التعليم الجيد للجميع وتأمين العمل اللائق و الحماية الاجتماعية واعتماد أساليب الحكم القائمة على مشاركة الجميع في صنع القرار المشاركة و الغاء جميع القوانين والممارسات التمييزية ضد النساء. و من الضروري تصميم هذه السياسات بشكل دقيق و متكامل وتنفيذها من خلال تدخلات معينة تولد نتائج منصفة و لا تساهم في تعميق الفوارق من جديد.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

المتحدة الأمم. (2018).).تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018. نيويورك.

تاو زانغ. (2018). نحو نمو شامل، اعادة توزيع المال العام، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي.

شونا أولني، مارتن أولز، مانويلا. (2013). المساواة في الأجور: دليل تعريفي. منظمة العمل الدولية، جنيف.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2013). انقسام الانسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية، لمحة عامة، تقرير اللامساواة في العالم 2018، الملخص التنفيذي، النسخة العربية.

المراجع باللغة الأجنبية

B & ,.Pfefferkorn, R. Alain .(2010) .Le système des inégalités .La Découverte.

Bank World .(2013) .Humanity divided: Confronting inequality in developing countries.

L. Warwick-Booth .(2013) .Social inequality .SAGE Publications Limited.

L., Voituriez, T., Hough, A. Chancel .(2017) .Reducing inequalities within countries: converting the global debate into action .Paris, France, 26.

M., Foster, J. E., Quillin, B & ,.Schellekens, P. Cruz .(2015) .Ending Extreme Poverty and Sharing Prosperity.

P., Joumard, I & ,.Koske, I. Hoeller .(2014) .Reducing income inequality while boosting economic growth: Can it be done ?Evidence from OECD countries . .The Singapore Economic Review, 59(01.(

UNESCO .(2016) .World Social Science Report 2016, Challenging Inequalities: Pathways to a Just World .Paris: UNESCO Publishing.

World Bank .(2013) .Humanity divided. Confronting inequality in developing countries.

World Bank .(2016) .Poverty and sharing prosperity: taking on inequality .